إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري ومكانته في الاقتصاد الوطني

The potential of the Algerian agricultural sector and its position in the national economy

قويسي مبروك *

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

kouicidjamel2010@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/06 تاريخ القبول للنشر: 2023/05/16 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

يحتل القطاع الفلاحي في الكثير من الاقتصاديات الدولية أهمية بالغة وذلك من خلال مدى مساهمته فيما يتعلق بخلق الثروة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الأمن الغذائي، كذا خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، والمساهمة في النسيج الاقتصادي والترابط والاندماج القطاعي، وهذا لامتصاصه لمخرجات قطاعات أخرى كالصناعة الميكانيكية والأسمدة والمعاهد والمدارس الفلاحية من جهة، وتوفيره لمدخلات قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية الغذائية، وكذا تزويد السوق بالمنتجات الفلاحية بشقيها النباتية والحيوانية، وهذا ما جعلنا نبحث في العلاقة بين إمكانات القطاع الفلاحي والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الامكانات الفلاحية.

تصنيف JEL: Q13 ،Q14, Q18.

Abstract:

The agricultural sector in many economies of the countries of the world occupies a great importance, by the extent of its contribution in terms of wealth creation through the achievement of self-sufficiency and food security, as well as job creation. and the reduction of unemployment, and the contribution to the economic fabric, interdependence and sectorial integration, and this to absorb the outputs of sectors such as mechanical industry, fertilizers, agricultural institutes and schools of a part, and its supply of inputs for other sectors such as the agro-food industries, as well as supplying the market with agricultural products, both plant and animal, and this is what led us to ask ourselves about the relationship between the capacities of the agricultural sector and the place it occupies in the Algerian economy.

Keywords: The Agricultural sector, Self-sufficiency, Food security, Food deficit, Agricultural possibilities.

Jel Classification Codes:Q14, Q18 ،Q13.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تتحدد قوة اقتصاديات البلدان بأهمية وقدرات قطاعاتها وتختلف مكانة هذه الأخيرة في البلد الواحد بحسب الإمكانات التي يمتلكها كل قطاع والتي يمكن أن ترشحه ليلعب دور الريادة في الاقتصاد الوطني، غير أنه للتكلم عن حجم الامكانات بصورة مطلقة غير كاف، بل يجب الخوض في تحليلها ومعرفة حجمها النظري و الفعلي خاصة أو درجة وكيفية استغلالها وسياسات تطويرها.

والجزائر كغيرها من البلدان أولت اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي وهذا من خلال السياسات والبرامج المتعددة في مجال التنمية الزراعية، تهدف للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والرفع من مستوى الانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني الذي يأتي ضمن مسعى إعادة تأهيل القطاع لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

غير أن وبالرغم من أهمية هذه السياسات والبرامج و المخططات التي خص بها القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الأخير لم يرق إلى لعب الدور المنوط به ويتضح هذا من خلال هشاشة مؤشرات الاكتفاء الذاتي الناتج عن اللاتوازن بين الطلب على الغذاء المتزايد تبعا لتزايد عدد السكان من جهة والنقص في العرض من جهة أخرى، والمعبرعنه بالفجوة الغذائية.

1.1. الإشكالية:

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؟.

تندرج تحت الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري؟؛
- ما هي مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟.

2.1. فرضيات الدراسة:

لقد انطلقنا في بحثنا لإشكالية هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

- يلعب القطاع الفلاحي الجزائري دورا مهما في الاقتصاد الوطني.
- لا يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من توفير الغذاء إلا بإعطاء القطاع الفلاحي المكانة اللائقة به.

3.1. الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- الوقوف على مقدرات القطاع الفلاحي الجزائري؛
- تقديم دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

4.1. منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث اتبعنا منهجا وصفيا تحليلا محاولين الاستعانة بالبيانات الإحصائية اللازمة للتدليل على واقع مساهمة القطاعى الفلاحي في الاقتصاد الوطني ومدى تطور مؤشراته خلال الفترة المدروسة.

5.1. الدراسات السابقة:

من أهم الأبحاث التي عالجت إشكالية القطاع فلاحي ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة ، نذكر:

- مقال لـ: بوجطو حكيم ومحمد أمين مصطفاوي بعنوان: القطاع الفلاحي الجزائري بين الواقع والمأمول والذي نشر بمجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد12، سنة 2020.
- مقال لـ: عميروش بوشلاغم وكريمة بوقرة حول "أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000- 2020" نشر بمجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01، جوان 2021.

6.1. محاور الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين، كما يأتي:

- **المحور الأول:** تناولنا فيه أهم إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري والمحور الثاني سلطنا الضوء على مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؛
- **المحور الثاني:** تطرقنا من خلاله إلى مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

أولا: إمكانات القطاع الفلاحي:

تتمحور إمكانات القطاع الفلاحي حول مجالات متعددة ومتنوعة، وتشتمل هذه الإمكانات على: إمكانات أرضية، إمكانات الري، إمكانات بشرية، إمكانات التجهيز التقني، إمكانات حيوانية.

1. الامكانيات الأرضية:

تعتبر الأرض من أهم عناصر رأس المال الزراعي ويمكن من خلالها الحكم على مستوى النشاط الزراعي ونوعيته، وهذا على أساس مساحتها، توزيعها الجغرافي ودرجة خصوبتها و أساليب استغلالها ... إلخ.

وتحتل الجزائر مساحة معتبرة تقدر بـ: 2381741 كلم^2، غير أن الأراضي الصالحة للزراعة محددة بحوالي 8 مليون هكتار صالحة للزراعة أي ما يقدر بـ: 3,3 % من المساحة الكلية من أجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بأكثر من 40 مليون هكتار ، ويمكن تصنيف الأراضي الفلاحية إلى ثلاثة (03) أنواع:

- الأراضي القابلة للزراعة؛
- الأراضي الصالحة للزراعة؛
- الأراضي أو المساحات المحصولية.

2. الأراضي القابلة للزراعة:

ويعنى بها الاراضي المستعملة في الزراعة بالاضافة إلى الأراضي غير المستعملة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها واستغلالها ونقصد بها الأراضي المستريحة التي تتعدى مدة استراحتها خمس سنوات "05" لتتحول بعد ذلك الى مراعي ومجاري طبيعية (كيال، 1979، الصفحة 156)[1]، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالجزائر بـ: 40,5 مليون هكتار، والجدول رقم (01) أدناه يوضح توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر.

جدول رقم **01**: توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر

الوحدة: ألف هكتار

البيان	المساحة
الأراضي الصالحة للزراعة	8081
مراعي ومجاري	31525
أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة	935
الإجمالي	40541

المصدر : مديرية الاحصاءات الفلاحية (2019/2018)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول رقم (01) نستنتج ملاحظتين إثنتين:

- الاختلال الواضح بين نسبة الاراضي الصالحة للزراعة (19.9%) ونسبة مساحة أراضي المراعي والمسالك (77.78%) .
- فيما يخص أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة فهي وإن كانت كنسبة مئوية تبدو قليلة 2.3 %، إلا أنها كمساحة تمثل تبديدا واضحا لعنصر الأرض فلا يعقل أن تبقى حوالي مولين هكتار (935000 هكتار) غير منتجة بصورة دائمة.

3. الأراضي الصالحة للزراعة:

ونقصد بها كل الأراضي التي يمكن حرثها واستخدامها لزراعة المحاصيل التي تزرع سنويا وتقدر مساحتها بـ 8 ملايين هكتار ممثلة بنسبة 19.9 % من الأراضي القابلة للزراعة.

من هنا يتضح لنا من خلال الفروقات بين مساحة الاراضي القابلة للزراعة وبين مساحة الاراضي الصالحة للزراعة أنه لا يزال أمام الجزائر آفاق واسعة لاستغلال أراضي جديدة صالحة للزراعة، إذا توفرت الارادة والامكانيات المالية والمادية اللازمة لاستصلاح الاراضي القابلة للزراعة الممثلة للأراضي الزراعية النباتية والأراضي المستريحة، كما تبينه معطيات الجدول رقم (02) أدناه.

جدول رقم 02: مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2021)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة مساحة الأراضي الزراعية	17،38	17،40	17،41	17،37	17،37	17،36	17،36	17.40	17.40	17.40

المصدر: البنك العالمي. https://data.albankaldawli.org/

ورغم الجهود التي تقدمها السلطات من أجل استصلاح الاراضي وحماية الاراضي الزراعية، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب بحيث بقيت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تتراوح بين 7.8 و 8 مليون هكتار منذ الاستقلال، كما تشكل نسبة الأرضي المزروعة نسبة 17 % من الأراضي الصالحة للزراعة كما تبينه معطيات الجدول رقم (02) أعلاه.

وبرغم أن الأراضي الصالحة للزراعة قد حافظت على مساحتها عند نفس المستوى الذي كانت عليه تقريبا غير أن نوعيتها في الواقع تدهورت لأن الاراضي التي يكتسبها القطاع الزراعي عن طريق عملية الاستصلاح هي في الغالب أقل خصوبة من تلك التي فقدها ولا زال يفقدها بسبب كل من التوسع العمراني والتوسع الصناعي والتصحر (زبيري، 1997، الصفحة 127)[2].

4. المساحة المحصولية:

إن الزراعة الحديثة تراهن على زيادة المساحة المحصولية أكثر مما تراهن على زيادة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة لأن هذه الأخيرة طبيعية قد استنفذت في كثير من البلدان المتقدمة التي تتميز بارتفاع كثافتها السكانية مثل اليابان والمساحة المحصولية تمثل مساحة الاراضي التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب على زراعتها خلال نفس السنة وبالتالي فهي تحدد بعاملين رئيسيين هما المساحة التي تزرع سنويا ونوع الدورة الزراعية المطبقة (احادية أو ثنائية أو ثلاثية).

لكن الملاحظ، في الجزائر، أنه بالرغم من محدودية مساحة الاراضي الصالحة للزراعة "مقارنة بتلك التي تعد زراعية" فإنها لا تستغل إلا جزئيا وأن الدورة الزراعية المطبقة في أغلب الاراضي لا تزال أحادية وفي جزئها الغالب نصف أحادية خاصة في مجال الحبوب.

ولذا، فإن الحديث عن استصلاح الاراضي يصبح في ظل هذه الظروف لا معنى له إذا ما فائدة القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح أراضي جديدة إذا كانت الاراضي المستصلحة لا تستغل بالكامل.

وأخيرا، يمكن أن نستنتج أن القطاع الفلاحي بالجزائر يملك امكانيات أرضية هامة إلا أن ما يستغل منها ضئيل وهذا ما نستخلصه من خلال المقارنة بين الامكانات الكلية والمستغلة منها.

5. إمكانيات الري الفلاحي:

يعتبر الماء من أهم العناصر الأساسية التي تمكن في الانتاج الفلاحي وتحدد مستوياته ونوعيته، وتختلف الحاجة إلى الماء بحسب نوعية التربة وموقعها وكذا نوعية المزروعات من جهة واختلاف الظروف المناخية والطبيعية من جهة أخرى، ولا يمكن تصور قطاع زراعي متطور من دون سياسة محكمة للري الزراعي خاصة في بلد كالجزائر الذي يتسع باتساع رقعته الجغرافية واختلاف مناخاته بين "الساحلي"، "التلي"، و "الصحراوي".

سنحاول، في هذا المقام، استعراض امكانيات الري الفلاحي في بلادنا من خلال التطرق إلى مصادر وحجم المياه الكامنة وحجم المياه المعبئة.

6. مصادر حجم المياه الكامنة:

تنقسم الموارد المائية في الجزائر من حيث مصدرها إلى ثلاثة أصناف، هي: المواد المائية المطرية، المواد المائية السطحية، والموارد المائية الجوفية.

- **الموارد المائية المطرية:** من مميزات الفلاحة الجزائرية الاعتماد على مياه الأمطار والتي تعتبر من أهم الموارد المائية حيث بلغ متوسط تساقط الأمطار في الجزائر 82 ملم/ السنة وبذلك تقدر كمية الامطار التي تستقبلها الجزائر حوالي 197 مليار متر مكعب غير أن حوالي 63 % من هذه الكمية تضيع بسبب التبخر هذا راجع إلى الارتفاع النسبي لدرجة الحرارة ويقدر نصيب الهكتار الواحد من الأمطار بـ: 28 ملم/ السنة، وهو معدل ضعيف جدا إذا ما قورن بما يستقبله الهكتار الواحد بالضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط والذي يقدر بـ: 500 ملم/السنة، كما تواجه الجزائر بشكل متزايد ظاهرة الجفاف والتي أصبحت أطول، وهذا بدوره يزيد من ظاهرة التصحر التي تهدد التربة ومن ثم الزراعة.
- **الموارد المائية السطحية:** تقدر كميتها بحوالي15,4مليار م^3/ السنة، وهي كمية قليلة إذا ما قارناها ببعض البلدان المجاورة وبالرغم من هذه الكمية إلا أن المستغل منها ضئيل جدا ولا يمثل سوى 22 % والباقي بعضه يصب في البحر وجزء آخر يصب في الشطوط (الوكالة الاقليمية للدراسات المائية، 2000)^3.
- **الموارد المائية الجوفية:** تشير الدراسات إلى أن حجم المياه الجوفية المتجددة بالجزائر يتراوح بين 5 و 6.5 مليار م^3 وتقع في أطلس ووسط وأقصى الجنوب الجزائري، أما المياه الجوفية المتجددة التي تقع في الشمال فتقدر بنحو 2 إلى 3 مليار م^3 غير أن نسبة التجدد تبقى ضعيفة ولا تتعدى 0.6 م^3 في السنة، ويعتبر مخزون المياه الجوفية من أكبر خزانات المياه في العالم مشكلا آفاقا للتنمية الزراعية والحضرية.

من خلال ما تقدم يتبين أن الزراعة في الجزائر لازالت تعتمد وبصورة كبيرة على المياه المطرية والتي من ميزتها التذبذب وعدم الانتظام والضآلة مما يستدعي العمل على ضرورة تحديث جهاز الري كالسدود والحواجز والآبار.

- **حجم المياه المعبئة**: مع التحول المناخي والجفاف الناتج عنه من خلال شح التساقط الأمر يستدعي العمل على إيجاد حلول ميدانية تتمثل في بناء السدود والحواجز المائية حيث تمتلك الجزائر 80 سدا بقدرة استعابية تقدر بـ: 8 مليار م^3 مستغل منها 65 سدا.

غير أن من بين أهم العقبات التي تصطدم بها معظم سدود الجزائر مشكلة التوحل والتشققات يضاف إلى ذلك أن نمو كمية المياه المعبئة لا يدل بالضرورة على نمو مماثل في مساحة الأراضي المسقية، لأن ذلك يتوقف على نمط توزيع هذه المياه بين القطاع الفلاحي والقطاعات المنافسة، وهي : الصناعة، الزراعة والشرب، وعلى وضعية تعبئة واستغلال السدود، الآبار ، وشبكات الري".

- **الامكانيات البشرية**: يعتبر العنصر البشري العامل الأساسي في العملية الانتخابية بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة لأنه هو المحرك الأساسي لعوامل الانتاج الأخرى كالأرض، الآلات، ... إلخ، ونجد أن القطاع الفلاحي له دور لا يستهان به في توفير قسط معين من مناصب الشغل لأفراد المجتمع، وتختلف احتياجات القطاع الفلاحي من اليد العاملة سواءا من حيث عددها أو مستوياتها التأهيلية، لذلك وجب الاهتمام بهذا الجانب "العمالة الزراعية" حتى يلعب القطاع الفلاحي دوره المنوط به .

حسب احصائيات سنة 2021 الصادرة عن وزارة الفلاحة فإن عدد العمال في القطاع الفلاحي قد بلغ 2,6 مليون أي ما يشكل 20 % من عدد عمال الجزائر يعملون في 1,26 مليون مشروع استثماري فلاحي، ويبين هذا الرقم الارتفاع النسبي لليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى الاهتمام الذي توليه الدولة القطاع الفلاحي جاعلة منه مقصدا للشباب الطالب للعمل.

- **إمكانات التجهيز التقني**: تعتبر المكننة من العوامل الأساسية التي كانت وراء التقدم المذهل الذي عرفته الكثير من البلدان خاصة الأوروبية منها كما أن استخدام الماكنات "الآلات" في العمل الزراعي يؤدي إلى زيادة انتاجية الأرض بنسبة يقدرها البعض بين 20 و 30% (Saab, 1961, page 27)[4]، كما تبين الدراسات أن استعمال الجرار يسمح بتخفيض وقت العمل إلى 3/2 ساعات (H. Ait Amara, Bessaoud, 1984, page 58)[5] كما يساعد على توسيع المساحات المزروعة، وهذا ما جعل السلطات السماح للفلاحين باستيراد الآلات الفلاحية من جرارات وحاصدات ... إلخ، وكذا قطع الغيار، وهو القرار الذي استحسنه الفلاحون بعد انتظار طويل.

- **الإمكانات الحيوانية**: تتمثل الامكانيات الحيوانية في رؤوس الماشية المتكونة من (الأغنام والأبقار، والإبل والماعز والخيول والدواجن) والتي تعتبر كمصدر للمنتجات الحيوانية من لحوم وحليب ومشتقاته والبيض والمعبر عنها بالثروة الحيوانية.

وحسب احصائيات وزارة الفلاحة سنة 2022 فعدد رؤوس الماشية قارب 35.5 مليون رأس حيث ارتفع عدد رؤوس الأغنام إلى 28 مليون رأس سنة 2016 والأبقار 2,05 مليون رأس والماعز في حدود 4,9 مليون رأس والجمال في حدود 0,4 مليون رأس.

ويخضع تطور الماشية إلى عدة عوامل منها توفر المأكل والرعاية البيطرية من هذه الأعداد، إلا أن هذه الثروة تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب الذي من شأنه سد الطلب سيما من اللحم والحليب، ويخضع تطور هذا القطاع إلى الكثير من المتغيرات منها المساحات الرعوية وأسعار الأعلاف كذا الرعاية الصحية والوقائية وكذا توفير اللقاحات المطلوبة المناسبة.

إذن، فيما يخص الامكانات الفلاحية نلاحظ الفرق بين حجم الامكانات الكلية وحجم ما يستغل منها، وبذلك نوصي بضرورة اعادة النظر في تثمين هذه الامكانات وليس العمل على استغلالها فقط بل ضرورة حمايتها وتطويرها.

ومنه، ننتقل الى السؤال الثاني المتعلق بمكانة القطاع الفلاحي في الاقتصادي الوطني باعتبار القطاع الفلاحي بامكانه ان يكون ركيزة للاقتصاد وبديلا تنمويا سيما مع التداعيات السلبية لتدني عائدات قطاع النفط من جهة وبروز مشكلة الغذاء من جهة أخرى (أحمد، 2010. الصفحة 25).[6]

من خلال الطلب المتزيد على المنتجات الغذائية باعتبارها مؤشرا على الأمن الغذائي للبلد وهذا ما تؤكده تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر نجاعة لضمان الأمن الغذائي. (لجنة الامن الغذائي العالمي، 2015، الصفحة 09) [7].

ولذلك، نجد أن الجزائر عمدت من خلال السياسات والبرامج المتعبة والمخططات التنموية لأجل تطوير القطاع الفلاحي والرفع من مساهمته في الاقتصاد الوطني باعتباره قطاعا محوريا من خلال (بن ناصر، 2005/2004، الصفحة 31)[8]:

ثانيا: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري:

يعرف القطاع الفلاحي على أنه "مجموعة الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الانتاج النباتي والحيواني" (بوعريوة، 2017، الصفحة 03)[9]، فالقطاع الفلاحي يلعب دورا مهما في تحقيق التنوع الاقتصادي من جهة، وتوجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات عالية من جهة أخرى منها:

1. مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي.

باعتبار أن الناتج المحلي الاجمالي هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة عادة تكون مقدرة بسنة وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة من خلال تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة، ومنه يمكن أن نستشف مدى مساهمة القطاع الفلاحي من خلال نسبة هذا الأخير إلى القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، ومنه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي خلال العشرية الأخيرة تحسنا طفيفا بداية من 2012 وهذا مقارنة مع القطاعات الاخرى التي عرفت نموا سريعا نسبيا من بينها قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة 19 % من الناتج المحلي الاجمالي، والجدول رقم (03)أدناه يوضح منحى تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم 03: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي المحلي الفترة (2012-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة (%)
2012	1421.69	16208.69	8.77
2013	1640	16643.83	9.85
2014	1771.49	172015.10	10.29
2015	1935.11	16712.67	11.57
2016	2140.30	17514.63	12.22
2017	2219.6	18675.76	11.94
2018	2426.9	20259.02	11.97
2019	3280	26459.6	12.40
2020	3794.2	26909.4	14.1

Source : Données des comptes nationaux de la banque mondiale 2020 (بتصرف من الباحث)

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه يتبين أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي تعرف ارتفاعا متزايدا نسبيا يصل إلى 14.1 % سنة 2020، غير أن هذا المستوى لا يعتبر من الامكانات التي يحوزها القطاع الفلاحي، كما يمكن الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمعبر عنه بتقسيم مجموع الناتج المحلي الاجمالي في نفس السنة على عدد السكان في نفس السنة والذي يتسم بالانخفاض (Hachemi, 2015, page 133)[10] مقارنة بمعظم الدول المجاورة ويأتي في حدود 4142 دولار أمريكي، غير أن التزايد السكاني المستمر الذي يتراوح بين (1.92 و 2.17 %) خلال الفترة (2008-

2018) يعد دافعا أساسيا من أجل تطوير القطاع الفلاحي لسد الحاجات المتزايدة من الغذاء (بوعافية، عزاز، 2017، الصفحة 04).[11]

2. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بقسط كبير على العنصر البشري في مجال الانتاج الفلاحي نظرا لمحدودية استعمال المكننة في هذا القطاع والتي يتعذر استخدامها في الكثير من العمليات، مثل: البذور والجني نظرا لطبيعة المناطق الفلاحية خاصة الجبلية منها وكذا الارتفاع في تكلفة اقتنائها، رغم هذا فإن حجم العمالة في القطاع الفلاحي ظل منخفضا مقارنة ببعض القطاعات الأخرى حيث بلغت نسبة العمالة الفلاحية 23.47 % سنة 2008 بـ: 235834 عامل لتعرف تذبذبا بعدها ثم ترتفع إلى 247650 عامل سنة 2012، ويرجع ذلك إلى البرامج التنموية التي أولت اهتماما بالفلاح من خلال الامتيازات والتسهيلات للولوج للقطاع الفلاحي وحسب احصائيات وزارة الفلاحة لسنة 2021 سجلت 2.6 مليون عامل في القطاع الفلاحي بين دائم وموسمي.

وتتوزع اليد العاملة في القطاع الفلاحي على نحو نجدها ترتكز في المناطق الساحلة والسهوب بنسبة 30 % تليها مناطق المرتفعات بنسبة 27 % ثم المناطق الجبلية بـ: 20 %، أما في المناطق الجنوبية فقد شكلت نسبة 16 %، و 7 % بباقي المناطق.

هذا، وتبقى درجة استيعاب القطاع الفلاحي لليد العاملة مرتبطة بظروف العمل ومستوى الدخل أو الأجر (النجفي 1990، الصفحة 16)[12]، وذلك كما هو مبين في الشكل رقم (01) أدناه.

شكل رقم 01: اليد العاملة وتوزيعها في المناطق على كامل التراب الوطني

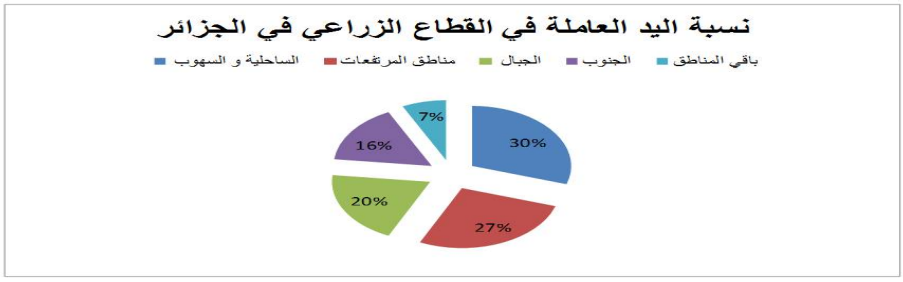

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية الهامة في النشاط الاقتصادي ومن المؤشرات المهمة في قياس اقتصاديات البلدان من خلال حجم المبادلات التجارية على اختلاف قطاعاتها الاقتصادية، ويمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات منها:

- معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية؛
- نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية؛
- نسبة مساهمة الواردات الزر اعية إلى الواردات الكلية؛
- نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية؛
- وأخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية (بوعافية، 2017).[13]

كما يعتمد الميزان التجاري الزراعي كمؤشر قياس التبعية الخارجية في مجال الغذاء (حوسين، 2007، الصفحة 268)[14] والمعبر عنها بالفجوة الغذائية حيث يعرف عجزا يقدر بـ: 468.10 مليار دج سنة 2015 وبمتوسط عجز يقدر بـ:

180.64 مليار دج خلال الفترة (2000-2015)، ويرجع هذا العجز بالدرجة الأولى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية سيما الحبوب والحليب.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الامكانات التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر لاتتناسب مع المكانة التي يحتلها ضمن التركيبة القطاعية للاقتصاد، ويعود ذلك إلى:

- **أسباب تتعلق بالموارد الطبيعية:** وتخص هذه الاسباب الأرض بالدرجة الأولى حيث لم تعرف المساحات الزراعية تطورا بل تعاني من سوء الاستعمال كالتوسع العمراني والتصحر، وكذا تفتت الملكيات والحيازات خاصة أن الأراضي ذات الملكية الخاصة تمثل تقريبا 2.6 مليون هكتار تتركز في الشمال، وكذا عنصر الماء الذي يعد من أهم العناصر التي تعول عليها الفلاحة والذي لا يحظى بالعناية الكافية لجعله في خدمة الفلاحة بالرغم من عدد السدود والمتمركزة في الشمال بشكل أكبر دون الجنوب، إلا أن أغلب هذه السدود تعاني من تراكم الوحل والتشققات هذا ما يحول دون قدرتها على توفير المقادير اللازمة والكافية للفلاحة من المياه.
- **أسباب تتعلق بالمورد البشري:** يعتبر العامل البشري عنصرا مهما في العمل بصفة عامة والفلاحي بصفة خاصة، وحتى نجعل هذا العامل يؤدي العمل بشكل جيد لابد من الاهتمام به والرفع مستواه من خلال التكوين والتدريب الجيد من خلال المعاهد والمدارس خاصة التطبيقية منها، وضرورة تشجيع الشباب للولوج إلى عالم الفلاحة من خلال التحفيز والتشجيع من خلال الدعم والتسهيلات.
- **أسباب تتلعق بالجانب التسويقي:** يعد التسويق جزءا مهما في العمل الفلاحي وأحد الفروع الرئيسية للاقتصاد الزراعي (بوفنيش، 2019، الصفحة 02)15، ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بجانب التخزين وتطوير سلاسل التصدير لتفادي ارتفاع نسبة المنتجات التالفة أثناء مراحل التسويق وحدوث اختناقات في توزيعها كذا تبسيط الاجراءات التي ترهق الفلاح والعمل على امتصاص الفائض من المنتوجات الفلاحية من خلال تطوير الصناعات الغذائي التحويلية. (حركاتي، 2018، الصفحة 53).16
- **أسباب تتعلق بتطوير الجانب التكنولوجي:** يعد إدخال التكنولوجيا في العمل الفلاحي أمرا مهما يرفع من المردود الانتاجي كذا تحديد معدلات الانتاج ومتوسط الإنتاجية وذلك من خلال ادخال المكننة في جميع مراحل العمل الفلاحي كذا تثمين دور المخابر والمشاتل سيما ميدان البذور.
- **أسباب تتعلق بالقرض:** يعتبر رأس المال المادي العنصر الأساسي لتحريك عجلة الإنتاج الفلاحي، وهذا يفرض على البنوك إيجاد منتوجات مالية تتلائم وطبيعة العمل الفلاحي من سعر الفائدة المناسب وآجال مواتية للتسديد.

4. خاتمة:

في سياق دراستنا هذه والموسومة بإمكانات القطاع الفلاحي ومكانته في الاقتصاد الوطني قمنا بحصر أهم الامكانات التي يتمتع بها قطاع الفلاحة في الجزائر من موارد طبيعية وغير طبيعية من جهة، ومن جهة أخرى وقفنا على مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني حيث توصلنا إلى أن المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي لا تتناسب مع الامكانات التي يحوزها والتي يمكن أن تجعل منه قطاعا رائدا واستراتيجيا بشرط أن تستغل هذه الامكانيات بشكل اقتصادي وعقلاني.

وباعتبار أن القطاع الفلاحي يعد العصب الحساس في اقتصاد أي بلد وباعتباره مصدر الغذاء للمواطنين ومصدر مدخلات ومواد بعض القطاعات الأخرى كالصناعات الغذائية التحويلية، من الضروري الوقوف على المشاكل والعراقيل التي تحول دون تطوره حتى يلعب الدور المنوط به كقطاع استراتيجي، لذلك، حري بنا أن نقدم جملة من الاقتراحات والتوصيات، بهدف النهوض بهذ القطاع، والتي نلخصها فيما يأتي:

- ❖ معالجة مشكل العقار الفلاحي الذي يعد من أهم المشاكل التي حالت دون تطوره خاصة فيما يخص الملكية؛
- ❖ ضمان الرفع من درجة المكننة التي من دونها يبقى القطاع الفلاحي رهن العمل التقليدي؛
- ❖ العمل على بناء السدود والحواجر باعتبار أن الماء هو العنصر الأساسي لكل عمل فلاحي خاصة في المناطق الجنوبية؛
- ❖ إنشاء وتشجيع التعاونيات الفلاحية باعتبارها الضامن لتوفير المعدات والأسمدة؛
- ❖ تطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية الذي أثبت جدارته برغم أنه يظل بعيدا عن التطوير التكنولوجي الحاصل في مجال الصناعات الغذائية؛
- ❖ حث البنوك على إيجاد منتوجات مالية أكثر ملائمة مع العمل الفلاحي من أسعار فائدة وآجال سداد ومرافقة للفلاح؛
- ❖ توسيع وتشجيع الزراعة الصحراوية الرائدة في المجال الفلاحي خاصة في كل من: أدرار، الوادي، المنيعة؛
- ❖ إنشاء المزارع المتكاملة والتي تجمع الانتاج الزراعي والحيواني والأسماك فهي تمثل فرصة لزيادة الانتاجية إلى الحد الأمثل وتوظف الموارد المتاحة بالتزامن مع حفاظها على الأنظمة الإيكولوجية؛
- ❖ ضرورة العمل الجاد على رقمنة القطاع الفلاحي لأجل اعطاء صورة واضحة عن القطاع من خلال معطيات دقيقة تمكن من تسهيل اتخاذ القرارات، كذا محاربة المضاربة والقضاء على الممارسات السلبية مثل الاحتكار والتصريحات الكاذبة التي تثقل خزينة الدولة.

5. قائمة المراجع:

[1]-حامد محمد كيال، (1979)، محاصيل الحبوب ، مبطعة طربين، دمشق، ص 156.

[2]رابح زبيري، (1997)، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثرها على تطوره ، أطروحة دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية ، ص 127.

[3]-الوكالة الاقليمية للدراسات المائية ،2000.

[4]-Saab., (1961), motorisation de l'agriculture et développement agricole, S.D.E.S, Paris, p 27.

[5] H. Ait Amara, Bessaoud., (1984), Model de Production et crise de la créativité en Algérie, Revue Algérienne des sciences algérienne et politique, Vol 01, p 58.

[6]عامر عامر أحمد، (2010)، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص 25.

[7]لجنة الامن الغذائي العالمي، (2015)، الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النسخة الرابعة، ص 9.

[8] بن ناصر عيسى، (2005/2004)، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 31.

[9]بوعروية ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحك للتنمية الاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2017، ص03.

[10] Si TayebHachemi., (2015), Les transformations de l'agriculture algériennes dans la perspective d'adhésion a l'OMC, Thèse de doctorat en science économique, Option : Economie Rurale, Université Mouloud Maameri de TIZI OUZOU, p 133.

[11]رشيد بوعافية، سارة عزاز، (2017)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، ص 04

[12]سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق عبد الحميد، (1990)، السياسة الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، ص 16.

[13]بوعافية سمير، رضا زهواني، (2017)، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع لامحروقات، مجلة التنمية، العدد 04، جامعة الوادي.

[14]كمال حوسين، (2007)، اشكالية العقار الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 268.

[15]وسيلة بوفنيش، (2019) التسويق الزراعي في الجزائر واقعه واستراتيجية تطوره، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ص 02

[16]فاتح حركاي، (2018)، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي، الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 53.